

جامعة عين شمس
كلية الألسن
قسم اللغة العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

التضمنين بين المدرستين البصرية والكوفية وتطبيقاته
على الحديث النبوى فى صحيح البخارى

الباحث

عمر محمود عبد الرحمن يوسف

إشراف

أ.د. نيفين محمد كمال

أستاذ الدراسات الإسلامية
بكلية الألسن

أ.د. محمد العبد

أستاذ علم اللغة
بكلية الألسن

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

مقدمة

الحمد لله الملك العظيم العلي الكبير والصلاة والسلام على البشير النذير السراج المنير صلاة يفوز قائلها من الله بمغفرة وأجر كبير .

وبعد فمن المعلوم لديّ أن الحديث الشريف هو المصدر التشريعي الثاني بعد كتاب الله ، ولإيماني الشديد بأن كتب الحديث عامة وصحيح البخاري خاصة لم تأخذ حظها في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة ، فالبون شاسع بين الدراسات اللغوية حول الحديث النبوي الشريف وبين تلك التي تتخذ من القرآن الكريم مادة للبحث ، فما زال الحديث الشريف في حاجة إلى جهود الدارسين وتوجيهات الأساتذة والمشرفين لتناول الخصائص التركيبية للغة الحديث الشريف ودلالات هذه التراكيب ، من أجل هذا أقدمت على دراسة التضمين النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية وجعلت صحيح البخاري مادة تطبيقية له.

والتضمين النحوي أحد الميزات التي تتميز بها لغتنا العربية وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ومثال ذلك قوله تعالى (**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ**)^(١) حيث تضمن الفعل (أتوا) معنى (مرّ)^(٢) والذي يتعدى بحرف الجر (على) وبهذا قادنا التضمين إلى استكناه الفعل (أتى) فعلاً آخر هو (مر) بقرينة هي حرف الجر (على) ، وفي صحيح البخاري : " **كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعة في الأيام كراهة السامة علينا** " ^(٣) ، على تضمين (السامة) معنى (المشقة)^(٤) أي : كراهة المشقة علينا ، وفي هذا ما فيه من الإيجاز في اللفظ والتوسع في المعنى والدلالة .

ومما لا خلاف فيه أن القرآن الكريم منذ نزوله وهو الشغل الشاغل لعلماء المسلمين على تباين ألسنتهم واختلاف مناهجهم واتجاهاتهم كلّ ينشد فيه ضالته ، فهو المعين الثرّ ولذلك أخذ علماء اللغة يغترفون من فيضه الذي لا ينضب فاتخذوا من القرآن الكريم أولاً ومن الشعر العربي في عصور الاحتجاج ثانياً مصدرين لاستخلاص قواعد اللغة ، وتثبيت أركانها ودعم بنيانها ، وذلك من خلال ما أصّلوه من قوانين تذلل للناطقين بها طرق التعبير ، فظهرت التأليف التي تهدف إلى تنقية اللغة من الدخيل بحصر مفرداتها وأساليبها التي تنتمي إليها مع التنبيه إلى الدّعيّ الذي يُنسب إليها ، وليس منها ثم ظهرت التأليف التي تقنن وتوصل ممثلة في كتب النحو والمعاجم وغيرها ، بيد أن هذه القوانين وتلك القواعد — كما يقول الدكتور إسماعيل أبو العزم — كانت

(١) سورة النمل: جزء من الآية ١٨

(٢) سليمان العجيلي المشهور بالجمل / الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية / ١ / ٢٥٨ / مطبعة عيسى

البابي الحلبي / القاهرة

(٣) صحيح البخاري ، كتاب العلم / باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة ١ / ٥٥

(٤) بدر الدين العيني / عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢ / ٤٥ / دار إحياء التراث العربي / بيروت / د. ت

تهتم إلى حد كبير بركني الكلام الأساسيين – الاسم والفعل – وكيفية توظيفهما في التراكيب المختلفة ، على حين كانت نظرتهم إلى الحرف نظرة ثانوية نابعة من كونه مجرد واسطة لإيصال الأفعال ذوات الحدث إلى مطلوبها من الأسماء أو لمجرد الربط بين الجمل لأن معناه – في نظرهم – لا يتضح إلا من خلال هذه الوظيفة (١) ، ولا يعيننا هنا بيان معاني هذه الحروف بقدر ما يعيننا بيان أثرها وما يمكن أن تؤديه من معان في الجمل ، باعتبارها ضميمية سياقية تتحكم – إلى حد كبير – في توجيه معنى الجملة بصفة عامة .

أما في موضوع بحثنا – التضمين – فالحروف هي بمثابة العمدة في ضبط معنى السياق لأنها هي المعيار الذي يقاس به لفظ الفعل الداخل عليها ومعناه في صلاحيته للتعدية بحرف دون آخر ، فإن تعدى بما خُصص له من الحروف فلا إشكال في ذلك ويظل الفعل على لفظه ومعناه في السياق دون تأويل ، وإن تعدى هذا الفعل بغير ما وضع له من الحروف ولم يكن ملائماً له وصالحاً للتعامل به ، فإن التأويل إنما يكون في الفعل دون الحرف ، فيضمن معنى فعل آخر يتلاءم مع نفس الحرف في الاستعمال ، على اعتبار أن التضمين إنما يكون في الأفعال ومشتقاتها لا في الحروف – كما ذكر أكثر القدماء – كما سيأتي في موضعه .

ويذكر الدكتور إسماعيل أبو العزم وظيفة أخرى للحرف في التضمين فيقول " ومن وظيفته في التضمين أيضاً أنه يلعب دور الرئيس في حمل المعنى على نظيره أو على نقيضه ، أي أنه يتحكم في معنى الفعل داخل السياق فيفيد معنى موجباً بالدلالة على مرادفه ، أو معنى سلبياً بالدلالة على نقيضه فضلاً عن أنه كان السبب المباشر في دلالة كثير من الألفاظ الحيادية على معنى التضاد كما في : رغب في كذا ، ورغب عنه ، ومال إلى كذا ، ومال عنه .. إلخ " (٢)

إن فالتضمين – كما يقول الدكتور تمام (٣) – وسيلة يستعملها النحوي لحل إشكالية الأصل ، كأن يكون في الجملة فعل متعد لم يصل إلى مفعوله إلا بواسطة ، فيضمن معنى فعل لازم مناسب يتعدى بالحرف المذكور .

فكثير من الأساليب التي نددت عن قواعد اللغويين والنحاة وخرجت عن مألوف العرب في الاستعمال يعتبر التضمين وسيلة علاجية لها ، لذا كان اختياري لهذا الموضوع على اعتبار أنه يبرز دور الحرف في الاستعمال اللغوي من جهة ، وأثره في سلامة السياق من جهة أخرى ، فالتضمين أحد أبرز الأساليب التي خرّج عليها كثير من المفسرين كثيراً من الآيات القرآنية ، وتناولها علماء النحو واللغة فحفلت كتبهم بالحديث

(١) الدكتور إسماعيل أبو اليزيد أبو العزم / التضمين في السياق اللغوي / المقدمة / ط ١ / ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

(٢) مقدمة التضمين في السياق اللغوي للدكتور أبو العزم .

(٣) الدكتور تمام حسان / الأصول / ١٥٦ / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة / ١٩٨١ م

عنه وهو ما دعاني لاختيار هذا الموضوع " التضمنين بين المدرستين البصرية والكوفية وتطبيقاته على الحديث النبوي في صحيح البخاري (١) " موضوعاً لبحث الدكتوراه وذلك لجفاف الساحة العلمية من دراسة لظاهرة التضمنين في الحديث النبوي ، ولست مبالغاً إن ذكرت أنني لم أعثر على رسالة واحدة ناقشت قضية التضمنين في الحديث النبوي — على حد علمي — ويكفي هذا دافعاً للقيام بهذا البحث سائلاً المولى التوفيق في العمل والسادد في القول والإخلاص في القصد .

وقد بدأت البحث بمقدمة تلاها تمهيد تحدثت فيه عن التضمنين لغة واصطلاحاً ، وبعده ذكرت موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف واختلافهم حوله وذكرت قرار مجمع اللغة العربية الذي ينص على جواز الاحتجاج بالحديث بشروط معينة ، وبعد ذلك عرفت بالبصريين والكوفيين وأسباب الخلاف بينهما ، ثم الدراسات السابقة ، وختمت المقدمة بذكر مشكلة البحث ومادته ومجالاته والمنهج المتبع ، وقد جعلت البحث في بابين :

أما **الباب الأول** فهو بعنوان : (**التضمنين النحوي بين البصريين والكوفيين دراسة نظرية**) ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التضمنين مفهومه وأحكامه وهو في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ذكرت فيه التضمنين ومفهومه عند النحاة واللغويين ثم مفهومه عند البلاغيين وعند العروضيين والصرفيين ، وذكرت الألفاظ والعبارات الدالة على التضمنين ، كما وضحت العلاقات التي تربط

(١) الإمام البخاري هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزرزبه، وقيل ببزربة، وهي لفظة بخارية، معناها الزراع، وولد أبو عبد الله في شوال سنة أربع وتسعين ومائة

شيوخه وأصحابه: قال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعته أي البخاري يقول: دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثاً فأملت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم ، وقال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدة من المشايخ، يقولون: حول محمد بن إسماعيل تراجم جامع بين قبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين ، وقال: سمعت البخاري يقول: صنف "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى. حفظه وسعة علمه وذكاءه: وذكر محمد بن أحمد غنjar في "تاريخ بخاري" أن محمد بن إسماعيل قال : كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده.

ثناء الأئمة عليه: أثنى عليه العديد من الأئمة ، فما خالطه أحد إلا ولهج لسانه بالثناء عليه ، يقول أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجلك ثم قال له بعد حوار علمي بينهما : لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

....انظر: فتح الباري لابن حجر ١/٧- ١٠ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧ / ترجمة ١٠٨٦ ، والأنساب للسمعاني ١٠٠/٢ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٥٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/٧٩ (ترجمة ٢١٣٤)

عنصرى التضمين (الفعل المضمن والمتضمن) ، أما المبحث الثانى فجعلته للتضمين وحجة القول به عند القدماء والمحدثين ثم المبحث الثالث وناقش قضية : هل التضمين قياسى أم سماعى ؟

أما الفصل الثانى وهو : التضمين وعلاقته بالحرف ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : (التضمين وتناوب الحروف) وقد ذكرت فيه معنى الحرف وأقوال المؤيدين للتناوب والقائلين به ، كما عرضت للحروف التى تقع فيها الإنابة مستشهداً بالآيات والأحاديث التى وردت فيها هذه الحروف ثم عيّنت ذلك ببيان وجهة نظرى فى القول بالتناوب

المبحث الثانى : (التضمين وزيادة الحروف) وقد تضمن هذا المبحث مفهوم الزيادة واختلاف العلماء فى تعريفها واستشهدت بالآيات التى اشتملت على حروف قيل فيها بالزيادة كما استشهدت بالأحاديث الواردة فى صحيح البخارى والتى قيل فيها بالزيادة

ثم الفصل الثالث وناقش : التضمين وعلاقته بالفعل ومشتقاته ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : (الفعل مكانة وعلاقة بالتضمين) وقد ذكرت أهمية الفعل ومكانته فى الجملة وأقوال القدماء والمحدثين فيه

المبحث الثانى : (صور التضمين النحوى) ، وقد ذكرت فيه الصور التى يأتى عليها الفعل المشتمل على التضمين وكيف يحول التضمين الفعل اللازم إلى متعدٍ والمتعدى إلى لازم ، مع ذكر شواهد على كل صورة ، كما أوردت صور التضمين الأخرى والواردة فى الأسماء (المشتقات بأنواعها) مع الاستشهاد بنماذج من الشواهد التى قيل فيها بالتضمين من الآيات والأحاديث الواردة فى صحيح البخارى

أما الباب الثانى فهو بعنوان : (التضمين النحوى بين البصريين والكوفيين دراسة تطبيقية
للأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين الواردة فى صحيح البخارى) ، ويشتمل على : التضمين فى الفعل يليه التضمين فى المصدر فالتضمين فى المشتق ثم التضمين فى العبارات

مشكلة البحث

محاولة إثبات دور السياق في خلق مجالات دلالية معينة للفعل من خلال ظاهرة التضمين والسعي لإثبات أن للفعل خفايا وأسراراً تكمن بين حناياه ولا يتوصل إليها إلا من خلال نظرة كلية ورؤية شمولية للفعل داخل سياقاته المختلفة للوصول إلى المعنى الدلالي الذي اكتسبه من المقام المنظوم فيه ، وهذا لا يخضع لتعليل ولا قاعدة لأنه عرفي يغلب عليه طابع الاجتهاد والملاحظة والتأمل الذاتي وهذا من أسباب وعورة هذا المسلك ، وكذلك محاولة إيجاد العلاقة بين الفعلين (فعل الشاهد والفعل المضمن) مع تعليل ذكر فعل الشاهد (الكلمة الموجودة في النص) دون الفعل المضمن مع السعي للربط بين الدراسة النظرية للتضمين والدراسة التطبيقية له والمقننة للتغير الدلالي للشواهد القرآنية والحديثية في سياقاتها المختلفة وذلك في صحيح البخاري كما تحاول الدراسة إثبات أن المعاني الوظيفية لهذه الظاهرة توجد في لغة الحديث النبوي الشريف وأقوال الصحابة والتابعين بقدر يقارب وجودها في لغة القرآن الكريم مما يدفعنا لوضع النص الحديثي موضع دراسات بالقدر الذي يتناسب مع مكانته وأهميته مصدراً ثانياً من مصادر التشريع وكنص لغوي أوصت به أكثر المجامع اللغوية المختلفة نصاً يُحتج به .

مادة البحث :

مادة هذا البحث هي صحيح البخاري واسمه (الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) وما يحتويه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال للصحابه والتابعين وهي مادة حية مدونة ومنطوقة لدى المسلمين منذ عصر صدر الإسلام وحتى يومنا هذا ، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على نسخة بها متن صحيح البخاري وهي كتاب (كشف المشكل للإمام ابن الجوزي) وهو في أربعة أجزاء ، وسيعتمد البحث على المادة العلمية الموجودة في كتب علمائنا القدماء من نحاة ومفسرين ولغويين وبلاغيين ومعجميين مع الإفادة من بعض كتب علمائنا المحدثين سواء أكانت لغوية أم نحوية أم بلاغية خصوصاً تلك الكتب التي تعالج قضية التضمنين معالجة تطبيقية سياقية .

وسيعتمد البحث على بعض شروح صحيح البخاري وهي :

شرح صحيح البخاري لابن بطلال (ت ٤٤٩ هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم / الطبعة الثانية / دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض / ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)

تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود ، وآخرون.

الطبعة الأولى / الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد

فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات الشيخ عبد

العزیز بن عبد الله بن باز / دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩

عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي -

بيروت

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للنقسطلاني (ت ٩٣٢ هـ) الطبعة السابعة / الناشر: المطبعة الكبرى

الأميرية، مصر ، ١٣٢٣ هـ

المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية لشمس الدين السفيري (ت ٩٥٦ هـ) حققه وخرج أحاديثه:

أحمد فتحي عبد الرحمن / الطبعة الأولى / الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤

مجالات البحث :

مجال هذا البحث هو المجال النحوى الدلالى ، وسيقوم الباحث بإحصاء الآيات والأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين الواردة في صحيح البخاري ودراسة هذه النصوص والشواهد التي تضمنت بين طياتها ظاهرة التضمن دراسة دلالية في ضوء سياقاتها القرآنية أو الحديثية أو غيرها من الأقوال ، مع التركيز على النصوص الحديثية ، أما النص القرآنى المشتمل على التضمن فأعرض لدراسته فى بعض الأحيان حينما يستلزم البحث هذه الدراسة وذلك أثناء الحديث عن علاقة التضمن بزيادة الحروف ، أو التضمن وتناوب الحروف إلخ .

ويبلغ عدد الأحاديث الواردة فى صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر ، وبغير المكرر : أربعة آلاف (١) ، وقد اجتهدت في حصر ما اشتمل منها على التضمن اللهم إلا ما خانني فيه التوفيق فالمادة الحديثية المشتملة على التضمن **قسمان** :

قسم ذكر فيه شراح الحديث القول بالتضمن وقد ذكرت هذه المواضع قولاً قولاً ،
وقسم اجتهدت أن أستخرج منه مواضع التضمن ولا أدعي فيه كمالاً أو تماماً .

(١) الأستاذ أحمد محمد شاكر/ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير / ص ٢٠ / ط ٣ / مكتبة دار التراث

/ القاهرة / ١٣٩٩-١٩٧٩

منهج البحث :

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي في عرض المادة العلمية والذي يعني بدراسة الأفعال وعلاقتها بحروف الجر في ضوء سياقات الشواهد المختلفة من آية أو حديث أو قول لصحابي أو تابعي .
وقد حاولت أن أحقق المنهج التاريخي في هذا البحث ولكن المادة العلمية موضوع البحث ربما لم تسعفني بعض الشيء إلا أنني رتبت العلماء المجيزين للتضمنين ترتيباً تاريخياً حسب سنة وفاتهم وكذلك القائلين بالتناوب ، وإن كانت مخالفة فهي عن خطأ غير متعمد أو عن سهو ونسيان .

أما عن الشواهد فقد التزمت البدء بالفعل اللازم ثم المتعدي لمفعول فالتعدي لمفعولين وقد قمت بهذا الترتيب في شواهد الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين الواردة في صحيح البخاري مع مراعاة الترتيب الألفبائي بين الأحاديث ، أما الآيات القرآنية فقد تعرضت لشيء منها في الدراسة النظرية حسب ما تقتضيه الحاجة ؛ وذلك كالحديث عن التضمنين وحروف الزيادة والتضمنين وتناوب الحروف ولم أتعرض لدراسة الآيات التي اشتملت على التضمنين في الجانب التطبيقي حتى لا يخرج البحث عن موضوعه ومضمونه وهو التضمنين في الحديث النبوي في صحيح البخاري

الدراسات السابقة :

ليست مبالغة في القول أو بعداً عن الحقيقة إذا قلت : إن الدراسات المعاصرة لا تكاد توجد بها دراسة واحدة – على حد علمي - تناولت قضية التضمن في الحديث النبوي عامة وصحيح البخاري خاصة ولكن توجد بعض المصادر والمراجع النحوية وبعض الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) عن التضمن في القرآن الكريم لكنها لا تخلو من مأخذ نذكرها في مواضعها .

أما الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث فهي قسمان :

دراسات قديمة :

وهي كل كتب التفسير القديمة بدءاً من جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت ٣١٠ هـ) وتفسير القرآن للنيسابوري (ت ٣١٨ هـ) وانتهاءً بتفسير الشيخ الشعراوي (الخواطر) وكذلك كتب النحاة واللغويين القدامى والمحدثين .

دراسات حديثة :

وهي قسمان : (مراجع ورسائل جامعية)

المراجع :

● "معجم حروف المعاني في القرآن الكريم " للأستاذ محمد حسن الشريف .

وهو يقع في ثلاثة مجلدات وقد جعل فيه المؤلف الأدوات والحروف مرتبة ترتيباً ألفبائياً ، وهو يتتبع الحرف بذكر معانيه الدلالية ثم مواضع وروده في القرآن الكريم مع وضع المعنى الدلالي له ، ويظهر بوضوح اتجاه المؤلف نحو عدم تأييده للقول بتناوب الحروف ينص على ذلك عند ذكر معاني كل حرف ، ويتنوع تناول المؤلف للمعاني بين الإجمال والتفصيل فهو يشرح ويفصل إن وجد للأمر داعياً أو للحرف حاجة لهذا التفصيل .

● "من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم " للدكتور محمد الأمين الخضري .

وتتمثل أهمية الكتاب في إنكاره للقول بتناوب الحروف فهو يكشف عن سر أصالة حروف الجر في أسبققتها وقد اجتهد مؤلفه في البحث عن أسرار هذه الحروف وسبب مجيئها في سياقها إلا أنه لم يكن بالصورة

الوافية التي تغني مطالعه ولعل في العنوان دلالة على اقتصاره في كتابه على حروف الجر وبعض أسرارها ومعانيها .

● " التضمنين في السياق اللغوي " للدكتور / إسماعيل أبو العزم

وتتمثل أهمية هذا الكتاب أنه يحمل اسم التضمنين عنواناً للكتاب ولكن المضمون يبتعد كل البعد عن مضمون بحثي ، فهو يتناول التضمنين النحوي والبلاغي والعروضي كما يدرس بعض القضايا المتعلقة بالتضمنين وهل هو مجاز أم حقيقة ؟ وقياسي أم سماعي ؟ فهي دراسة نظرية في جُل فصولها باستثناء بعض الجزئيات التي يستشهد فيها بأبيات من شعر العرب وقليل من الآيات القرآنية ، فهي دراسة تفتقد إلى الجانب التطبيقي للتضمنين على المستوى السياقي .

● " من أسرار التضمنين في القرآن الكريم " للدكتور سامي عبد الفتاح هلال .

وهو كتاب تعرض للتضمنين نظرية وتطبيقاً ، وقد أبرز المؤلف العلاقة بين البصريين القائلين بالتضمنين وبين البيانيين ولكن الملاحظ أن المؤلف يسرد أقوال السابقين سرداً دونما إضافة ذاتية تضيف للتضمنين جديداً كما أنه لم يذكر في مؤلفه الآيات ذكراً تفصيلياً ولكنها مقتطفات من بعض السور والآيات .

الرسائل العلمية :

● " دلالة حروف المعاني في القرآن الكريم " للباحث / إبراهيم عوض إبراهيم حسين (دكتوراه) مخطوطة في كلية دار العلوم ، وهي رسالة بذل فيها الباحث جهداً لا بأس به فقد ذكر الباحث أقوال العلماء القدماء والمحدثين وآراءهم في قضية التضمنين والتناوب وقد أسهب في الجانب الإحصائي وأغفل الجانب التطبيقي لدلالة الحروف اللهم إلا القليل من الشواهد القرآنية ، كما أن بها بعض التناقضات في تصنيف العلماء ومذهبهم تجاه قضية التضمنين ، والباحث يحمل مذهباً وسطاً فهو لا ينكر التضمنين وهو أيضاً لا يقره مطلقاً وهو اتجاه سار فيه مقتفياً أثر الدكتور الأمين الخضري - كما صرح في رسالته - وقد أجاد الباحث في سرد جُل العلماء والمفسرين مستشهداً بأقوال لهم حول قضية التناوب والتضمنين .

● " التضمنين النحوي في الاستعمال القرآني " للباحث / صلاح الدين سيد محمد الجيزاوي (ماجستير)

وهي الدراسة الوحيدة التي لها صلة مباشرة ببحثي وقد أفدت منها في بداية دراستي من حيث تحديد الفصول والأبواب إلا أن المضمون لا يخلو من بعض الملحوظات ؛ فالباحث يسرد أقوال العلماء والمفسرين حول آيات القرآن التي يرى فيها تضميناً بلا هوية أو ذاتية فالرسالة محشوة بالنصوص المنقولة والأقوال

المأثورة عن السابقين دونما نقد أو ترجيح معلل ، فقد التقيت معه في بعضها وخالفت رسالتي رسالته في ثلاث نقاط :

أحدها : أن دراستي لبعض الآيات جمعت فيها بين أقوال السابقين من المفسرين والترجيح بينهم مع ذكر وجهة نظري المعللة والتي قد تتفق في كثير من الأحيان وقد تختلف - أحياناً - مع أقوال السابقين .

ثانيها : أن رسالته مجالها البحثي والتطبيقي الآيات القرآنية أما مجال دراستي فهو الحديث النبوي الشريف وما ورد في صحيح البخاري من أقوال مع بعض الآيات التي يراها البحث ضرورية في بعض مراحل كعلاقة التضمنين بزيادة الحروف ، والتضمنين وتناوب الحروف ... إلخ .

ثالثها : قمت بدراسة آيات غفل عنها الباحث لأن بعضاً منها يتعلق بزيادة الحروف والبعض الآخر يتعلق بتناوب الحروف ، فهو لم يذكر سوى آيات معينة وقد غفل عن الكثير والكثير جداً مما ذكره المفسرون من آيات اشتملت على القول بالتضمنين .

وهناك بعض الرسائل الجامعية التي ترتبط ببحثي هذا بعض الارتباط ولكنها تختلف في طريقة معالجتها عن رسالتي هذه ، ولم أفد منها الإفادة المرجوة ومن هذه الرسائل :

"قرينة السياق في التركيب القرآني" للباحث إبراهيم محمد أحمد الدسوقي (رسالة ماجستير مخطوطة في كلية دار العلوم ٢٠٠٠ م) ،

"نظرية السياق بين القدماء والمحدثين" للباحث عبد المنعم عبد السلام خليل (رسالة دكتوراه) مخطوطة في كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٩٠

التمهيد

التضمين لغة واصطلاحاً

التضمين لغة :

يطلق التضمين في اللغة على عدة معان منها : الكفالة وجعل الشيء داخل شيء آخر ، قال ابن فارس : " الضاد والميم والنون أصل صحيح ، وهو جعل الشيء في شيء يحويه . من ذلك قولهم : ضَمَنْتُ الشيء جعلته في وعائه ، والكفالة ضماناً من هذا ، لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته ، والمضامين : ما في بطون الحوامل " (١) ويقول ابن منظور : " يقال ضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ إذا أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع ، والميتَ القبرَ ، وقد تضمنه هو ، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه " (٢) وفي المعجم الوسيط : " ضَمَّنَ الشيءَ الوعاءَ جعله فيه وأودعه إياه " (٣) من كل ما سبق يتضح أن المعنى اللغوي العام للتضمين هو جعل الشيء في باطن شيء آخر .

التضمين اصطلاحاً :

التضمين النحوي يطلق ويراد به التوسع في استعمال لفظ توسعاً يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له أو كما عرفه مجمع اللغة العربية بالقاهرة : هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم (٤)

(١) ابن فارس/ معجم مقاييس اللغة / ٥٧٩ / ط ١ / دار إحياء التراث العربي/ بيروت / ١٤٢٢ - ٢٠٠١

(٢) ابن منظور/ لسان العرب / تحقيق عبد الله على الكبير ، محمد احمد حسب الله ، هاشم الشاذلي / ٤ / ٢٦١١، ٢٦١٠ / دار المعارف .

(٣) المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية / ٥٦٥ / ط ٣

(٤) سنعرض في الفصل الأول من الباب الأول لأنواع التضمين وما يتعلق به من قضايا انظر ص ٢٤

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : وهو في ثلاث نقاط :

١ - المقصود بالحديث الشريف

ذكر الشيخ محمد الخضر حسين أن المراد من الحديث هو " أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله ﷺ أو حالاً من أحواله ﷺ أو تحكي ما سوى ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، حتى أقوال بعض الصحابة أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية " (١)

٢ - اختلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث :

هذا الأمر شديد الصلة بسابقه ، فمع أن علماء اللغة والنحو كانوا على صلة قوية بالحديث إلا أنهم لم يعتمدوه شاهداً لاستنباط قواعدهم وأحكامهم وهو ما نريد بحثه في هذه الأسطر القليلة :

— ذهب أبو الحسن بن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) وأبو حيان (٧٤٥ هـ) إلى أن الاحتجاج بالحديث في الدراسات النحوية واللغوية لا يجوز وحجتهم أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من النبي ﷺ وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عرباً بالطبع وجُلُّ رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة (٢).

— وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وبعض المتأخرين كابن هشام (ت ٧٦١ هـ) إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف لأن النبي ﷺ أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً وأحسنهم بلاغة ، وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه ﷺ وتشددوا في ضبطه ودققوا في روايته وتكبدوا المشاق والأسفار في سبيل ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها ، ولذلك يرى هؤلاء أن الاحتجاج بالحديث يلي القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به .

— أما الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تلميذ أبي حيان فإنه توسط بين الطرفين المتنازعين فقبل بعض الأحاديث ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر ، وذلك لأنه قسّم الأحاديث إلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها

(١) مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ١٩٣٢ - ١٩٦٢ م / مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ١٣٨٢ / ٣ / القاهرة ١٩٦٢

(٢) عبد القادر البغدادي/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، قدّم له ووضع هامشه وفهارسه الدكتور محمد نبيل طريفي وإشراف : إميل بديع يعقوب ١ / ٣٢ / ط ١ / دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٨ - ١٩٩٨